التدريس والمحبّذة فيه تصبح بصفة ضمنيّة الخصائص المطلوبة في البحث النظري. ولمّا كانت السهولة والبساطة من لوازم عملية التدريس وأوّليات صناعة التعليم خاصّة في المراحل الأولى من التعليم تحوّلت هذه الخاصّة مقياسا يعتمد لتقييم التراث النحوي وسيصبح كلّ سؤال لا يفيد مباشرة في تعليم العربية ترفا لا فائدة منه ويضحي التعمّق عيبا مضرّا ينبغي تجنّبه [1].

ولذلك عدّ اختلاف الآراء نقيصة من نقائص التراث النحوي: فالتبسيط الذي تقتضيه عمليّة التدريس في الدرجات الأولى من التعليم يقتضي الاختيار لوجهة ما من بين وجهات نظر مختلفة مراعاة لمستوى المتعلمين المبتدئين تبعا لمبدأ التدرّج الذي تقتضيه كلّ عمليّة تعليم. ولكن الاختلاف والجدل بين فرضيات متباينة لتفسير ظاهرة ما هو من مقتضيات كلّ بحث أساسي في اللغة كما هو الشأن في كلّ ميدان من ميادين المعرفة. ونفي ذلك يوقع القائل به في تصوّر وثوقي أو دغمائي للحقيقة العلميّة [2].

أما النقطة الثانية التي تتعلّق بتصور خاطئ للعلم فتهمّ: علاقة المعطيات والوقائع بالفرضيات ضمن الممارسة العلمية. ليست هذه القضية قضية بسيطة وقد تناولها الفلاسفة منذ القديم بالبحث واختلفوا فيها مذاهب متعدّدة. والذي يعنينا في هذا المقام أن نبيّن أن أي مباشرة علميّة ضمن العلوم التجريبية وعلم اللغة منها تحتاج ضرورة من الباحث استقراء المعطيات التي يتّخذها موضوع علمه والرجوع إلى الوقائع التي تعنيه. ولكن هذه المباشرة لا يمكن أن تكون ناجعة إلا إذا نزّل الباحث مباشرته الاختبارية ضمن مرجع نظري. فافترض جملة من الفرضيات حوله حسب مقتضيات الصياغة في النظريات العلمية.

---

1 المرجع السابق ص: أ - ب.

2 المرجع السابق ص 35: «بهذا التقدير والتوسع فيه أضاع النحاة حكم النحو ولم يجعلوا له كلمة حاسمة وقولا باتا، وكثروا من أوجه الكلام ومن احتماله لأنواع من الإعراب...».